

خطة إرهابية



حراك فلسطيني رفضاً لـ «بوابات الأقصى»



مشاريع إماراتية جديدة في لحج

«30»

«31»

23



www.albayan.ae

الثلاثاء 24 شوال 1438 هـ | 18 يوليو 2017م | العدد 13544

مليارات قطر تدعم الإرهاب



«اللف الأسود» فضائح موندنال 2022 بالوثائق

«المركزي» الأوروبي يراجع مساهمات قطر في دويتشه بنك

الدوحة خطت لاغتيال السيسي في نواكشوط

خلافات في الإدارة الأميركية وراء مزاعم «واشنطن بوست»

الحملة ضد قطر بدأت تؤتي ثمارها

■ قرقاش: المشكلة الأساسية مع الدوحة تحالفها مع الفكر المتطرف

شخصاً و12 منظمة التي نشرتها الدول الأربع، أيضاً تعتبره إيجابياً»، وأكد أن أي حل سياسي مع قطر يجب أن يتضمن إجراءات رقابية وضامنة: «الحل إقليمي برعاية دولية». وأوضح معاليه أن الغرب بات مدركاً أن الكثير من الأموال القطرية تنفق على أشخاص ومنظمات إرهابية. وشدد معالي قرقاش على أن البيت الأبيض لديه موقف حاسم بشأن ضرورة وقف قطر دعمها وتمويلها للإرهاب. ورأى معاليه أن «عامل الوقت لا يخدم أحداً، لأن الذي يخدم الجميع هو تغليب الحكمة من قبل قطر، من خلال إدراك أن هذا هو حصاد سنوات من السياسات التي سعت إلى تقويض الأمن والاستقرار في السعودية والبحرين، والتخريب في الإمارات، ودعم العديد من العناصر المتطرفة في الدول العربية مثل اليمن وليبيا وسوريا ودول أخرى».

لا تراجع

وفي سياق الموقف الموحد للدول العربية الداعية إلى مكافحة الإرهاب، أكد مجلس الوزراء السعودي، الذي عقد جلسته أمس برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، أن الدول العربية الداعية لمكافحة الإرهاب، السعودية والإمارات والبحرين ومصر، لن تراجع عن البيان الرباعي حتى تلتمز قطر بمطالبها والتي تضمن التصدي للإرهاب.

بدوره، أكد وزير الخارجية المصري، سامح شكري، نظيره الكويتي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، تمسك بلاده بقائمة المطالب المقدمة لقطر واستمرار العمل بحزمة التدابير والإجراءات المتخذة ضدها. وشدد شكري خلال لقائه بالقاهرة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي، على أن هذا يأتي على ضوء ما تلمسه مصر والسعودية والإمارات والبحرين من استمرار قطر في اتباع نهج المماطلة والتسويف وعدم اكترائها بالشواغل الحقيقية التي عبرت عنها الدول الأربع وتطلعات شعوب المنطقة في التصدي بحزم لخطر الإرهاب والتطرف.

في الأثناء، نفى سفير الدولة بواشنطن، يوسف العتيبة، صحة ما جاء في تقرير صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية حول أن دولة الإمارات نظمت اختراق مواقع وسائل الإعلام الرسمية القطرية. ووصف العتيبة تقرير «واشنطن بوست» بأنه كاذب، وجاء في بيان له، نقلته الصحيفة الأميركية عبر موقعها الإلكتروني، ونشره الحساب الرسمي لسفارة الإمارات في الولايات المتحدة على تويتر أن «الإمارات العربية المتحدة لم يكن لها أي دور في الاختراق المزعوم الذي يدور عنه الحديث في المقال».

وأضاف السفير: «الحقيقة هي تصرفات قطر، تمويل ودعم وتمكين المتطرفين من طالبان إلى حماس والقذافي، والتحرير على العنف والتشجيع على التطرف وتقويض استقرار جيرانها». وفي سياق ملف الدعم القطري للإرهاب، تناولت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية ازدواجية المعايير القطرية، فبينما تؤوي جميع أطراف التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة، تحاول دائماً استخدام ثروتها في تحسين صورتها أمام العالم، وتسعى للاستقواء بدول مثل تركيا وإيران. وفي مقال نشرته الصحيفة لمدير مكتبها بالقاهرة، ديكلان والش، قال إن الجماعات القطرية الدوحة تحتضن جميع أطراف الجماعات الإرهابية في العالم وتعامل أفرادها كمواطنيها بطريقة تثير الدهشة.

الحل في البيت الخليجي

5 يونيو

قطعت الإمارات والسعودية والبحرين ومصر علاقاتها بقطر في 5 يونيو الماضي، مؤكدة أن العلاقات لن تعاد معها حتى تتخلى عن سياساتها الداعمة للإرهاب.

حل خليجي

أكدت الدول الداعية لمكافحة الإرهاب في أكثر من مناسبة أن حل الأزمة مع قطر يجب أن يتم داخل البيت الخليجي.

22 يونيو

قدمت الدول الأربع لائحة مطالب من 13 بنداً إلى قطر في 22 يونيو الماضي، بينها تقليص العلاقات مع إيران وإغلاق قناة الجزيرة، شروطاً لإعادة العلاقات، في حين زعمت قطر المطالب «غير واقعية».

جهد دولي

شهدت المنطقة جولات بريطانية وأميركية وفرنسية وألمانية لمناقشة الأزمة الخليجية والعمل على إيجاد حل لها.

البيان

غرافيك: محمد أبو عبيدة

بالنفع على الجميع. وفي تصريحات صحافية على هامش المحاضرة، أكد معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية أن الأزمة بين الدوحة والدول الداعية لمكافحة الإرهاب قد تطول، إلى أن تترك قطر أهمية وضرورة التعامل بجدية وإيجابية مع قلق الجيران. وقال معالي الدكتور أنور قرقاش: «نعتقد أن توقيع قطر لمذكرات التوقف عن تمويل الإرهاب مع الولايات المتحدة، خطوة إيجابية»، مضيفاً أن «هذا التوقيع جاء نتيجة لضغط الأزمة، والآن يعود القطرية بالتعامل الجدي مع قائمة الـ 59

ولكن دون العودة إلى غض الطرف عن بواعث القلق الأساسية التي أدت إليها. ولفت معاليه إلى أن الضغوط والمفاوضات والاتفاقيات على مدى العشرين عاماً الماضية لم تفلح في تني قطر عن سياساتها تلك، إلا أنه أكد أن الدبلوماسية هي المسار الوحيد الذي تبنته الدولة في هذا السياق وأنها لا تنوي التصعيد بما يتجاوز الإجراءات السيادية ويصل إلى مستوى القانون الدولي. وأكد معاليه أن الإمارات مستعدة للانتظار إلى أن تأخذ العملية مجراها وأنها إذا ما نجحت في تغيير سلوك قطر فإن ذلك سيعود

خلفتها وتبعاتها وآفاق الحل. وأشار معاليه إلى أن الأزمة الحالية ذات أبعاد تتجاوز الساحة المحلية لدول مجلس التعاون، منوهاً بضرورة وضع حد للدعم الرسمي للتطرف والإرهاب في مختلف أرجاء العالم العربي. وذكر أن الأزمة ليست مرتبطة بإيران بشكل رئيسي وإن كانت مستفيدة منها. وقال معاليه: «إن المشكلة الأساسية مع قطر هي تحالفها مع الفكر المتطرف وقيامها بإنفاق المليارات لدعم أفراد ومنظمات إرهابية بعضها مرتبط بتنظيم القاعدة»، مشيراً إلى سعي دولة الإمارات لحل نهائي لا لإطالة الأزمة

■ عواصم - البيان، وكالات

أجمعت الدول الداعية لمكافحة الإرهاب على أن الحملة ضد رعاية قطر للإرهاب بدأت تعطى ثمارها غير فرص التوصل إلى حل مرهونة بإيجاد آلية موثوقة للرقابة تدعمها ضمانات كافية مقبولة من الدول الداعية لمكافحة الإرهاب. وأكد معالي الدكتور أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية، أن المشكلة الأساسية مع قطر هي تحالفها مع الفكر المتطرف وقيامها بإنفاق المليارات لدعم أفراد ومنظمات إرهابية بعضها مرتبط بتنظيم القاعدة، مشيراً إلى سعي دولة الإمارات لحل نهائي لا لإطالة الأزمة ولكن دون العودة إلى غض الطرف عن بواعث القلق الأساسية التي أدت إليها. ونفى معاليه المزاعم التي نشرتها صحيفة واشنطن بوست بشأن الاختراق المزعوم لوكالة الأنباء القطرية، كما أكد سفير الدولة في واشنطن يوسف العتيبة أن تقرير الصحيفة الأميركية كاذب. وذكرت مصادر خليجية أن تضارباً بين أجنحة الإدارة الأميركية وراء الاتهامات المزعومة التي نشرتها صحيفة «واشنطن بوست» بهدف إخراج التوجه الرئيسي الذي يقوده الرئيس دونالد ترامب والمؤيد لموقف الدول الداعية لمكافحة الإرهاب. في غضون ذلك، سخر مسؤولون ومواطنون من مختلف أنحاء الخليج العربي من الحملة الشعواء التي شنتها آلاف الحسابات الوهمية الممولة من قطر بالاعتماد على المزاعم التي نشرتها صحيفة الواشنطن بوست بحق دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي الوقت الذي سعت فيه قطر ومنصاتها الإعلامية وعلى رأسها قناة الجزيرة، وعشرات المواقع الإعلامية الأخرى الممولة منها إلى استغلال هذه الفرصة لتخفيف الضغوط على الدوحة التي ثبتت عليها نهم زعزعة استقرار دول الجوار ودعم الإرهاب والجماعات المتطرفة والإرهابية، أثبتت ردود فعل المواطنين في مختلف أنحاء الخليج وعيهم للأبعاد التخريبية لسياسات تنظيم الحمددين في قطر، وتشكيكهم في صحة تقرير الواشنطن بوست حول تعرض موقع وكالة الأنباء القطرية للاختراق، إلى جانب تركيزهم على الدور الإيجابي المحوري الذي لعبته دولة الإمارات في دعم استقرار وأمن المنطقة والعالم.

الإجراءات مستمرة

وأكدت الدول الداعية لمكافحة الإرهاب أن الإجراءات والتدابير ضد قطر ستستمر إلى أن تلتزم الدوحة بوقف دعم الإرهاب والتحالف مع الفكر المتطرف، وأن الأزمة حصاد سنوات من مساعي قطر لتقويض الأمن والاستقرار في السعودية والبحرين، والتخريب في الإمارات، وتراجعها عن نهج المماطلة والتسويف، وتأتي هذه المواقف وسط تعنت قطري يهدف إلى إطالة الأزمة، وهو ما واجهته الدول العربية الداعية لمكافحة الإرهاب بالتأكيد على استمرار الإجراءات وإعداد حزمة غير محددة جديدة من التدابير الهادفة إلى تضييق قطر عن مواقفها المقوضة للأمن والاستقرار.

وألقى معالي الدكتور أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية، كلمة أمس في المحاضر الملكي للدراسات الدولية «تثاقف هوس» خلال محاضرة بعنوان «الأزمة في الخليج.. أسبابها وما سيتمخض عنها»، تناول فيها الأزمة مع قطر بما في ذلك

أكد في ندوة «نشاتام هاوس» أن المشكلة الأساسية تحالف الدوحة مع التطرف

قرقاش: قطر تنفق المليارات لدعم التنظيم

■ لندن - وام، دبي - البيان، وكالات

أكد معالي الدكتور أنور بن محمد قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية، أن المشكلة الأساسية مع قطر هي تحالفها مع الفكر المتطرف وقيامها بإنفاق المليارات لدعم أفراد ومنظمات إرهابية بعضها مرتبط بتنظيم القاعدة، لافتاً إلى أن الأزمة حصاد سنوات من مساعي قطر لتقويض الأمن والاستقرار في السعودية والبحرين، والتخريب في الإمارات، وشدد على أن البيت الأبيض لديه موقف حاسم بشأن ضرورة وقف قطر دعمها وتمويلها للإرهاب، وأن ضغط الدول الداعية لمكافحة الإرهاب هو ما أدى لتوقيع قطر على اتفاق مع الولايات المتحدة لوقف تمويل الإرهاب.

وألقي معالي الدكتور أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية، كلمة، أمس، في المعهد الملكي للدراسات الدولية «نشاتام هاوس» خلال محاضرة بعنوان «الأزمة في الخليج.. أسبابها وما سيتمخض عنها» تناول فيها الأزمة مع قطر بما في ذلك خلفيتها وتبعاتها وآفاق الحل.

واستهل معاليه كلمته بشرح خلفيات الأزمة بما فيها توجهات قطر المقلقة منذ تسعينيات القرن الماضي وتلمس دولة الإمارات لخطر التطرف منذ الثمانينيات وقيامها بوضع سياسات وتدابير لمكافحة. وأشار إلى أن الأزمة الحالية ذات أبعاد تتجاوز الساحة المحلية لدول مجلس التعاون، منوهاً بضرورة وضع حد للدعم الرسمي للتطرف والإرهاب في مختلف أرجاء العالم العربي. وذكر معالي الدكتور قرقاش أن الأزمة الحالية ليست مرتبطة بإيران بشكل رئيسي وإن كانت مستفيدة منها. وقال معاليه: «إن المشكلة الأساسية مع قطر هي تحالفها مع الفكر المتطرف وقيامها بإنفاق المليارات لدعم أفراد ومنظمات إرهابية بعضها مرتبط بتنظيم القاعدة»، مشيراً إلى سعي دولة الإمارات لحل نهائي لا لإزالة الأزمة ولكن دون العودة إلى غض الطرف عن بواعث القلق الأساسية التي أدت إليها.

ولفت معاليه إلى أن الضغوط والمفاوضات والاتفاقيات على مدى العشرين عاماً الماضية لم تفلح في ثني قطر عن سياساتها تلك، إلا أنه أكد أن الدبلوماسية هي المسار الوحيد الذي تتبناه الدولة في هذا السياق وأنها لا تنوي التصعيد بما يتجاوز الإجراءات السيادية ويصل إلى مستوى القانون الدولي. وأكد معاليه أن الإمارات مستعدة للانتظار إلى أن تأخذ العملية مجراها وأنها إذا ما نجحت في تغيير سلوك قطر فإن ذلك سيعود



بالنفع على الجميع.

الأزمة قد تطول

وفي مقابلة خاصة مع تلفزيون دبي، أكد معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية أن الأزمة بين الدوحة والدول الداعية لمكافحة الإرهاب قد تطول، إلى أن تترك قطر أهمية وضرورة التعامل بجدية وإيجابية مع قلق الجيران.

وقال معالي الدكتور أنور قرقاش: «نعتقد أن توقيع قطر لمذكرات التوقف عن تمويل الإرهاب مع الولايات المتحدة، خطوة إيجابية»، مضيفاً أن «هذا التوقيع جاء نتيجة لضغط الأزمة، والآن الوعود القطرية بالتعامل الجدي مع قائمة الـ 59 شخصاً و12 منظمة التي نشرتها الدول الأربع، أيضاً نعتبره إيجابياً»، وأشار معاليه إلى أن «الغربة أن قطر تردد دائماً أنها حريصة على استقلاليتها، لكن يبدو أن هذا الأمر يقتصر على الجيران فقط وليس مع الجهات الأخرى»، مشدداً على أن «أي خطوة تتخذها قطر تجاه كبح دعمها للمشروع المتطرف والمشروع الإرهابي هي خطوة إيجابية، وأن الموقف الأميركي في هذا السياق إيجابي جداً، وبنفس الجدية التي تتعامل بها قطر في مسألة كبح مشروع التطرف والإرهاب من خلال مذكرة التفاهم الأميركية».

ورأى معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية أن «الأزمة قد تطول لأن تعويلنا الأساسي هو على الحكمة، وإلى الآن لم تتحرك الحكمة ضمن المؤسسة الحاكمة في قطر، لتدرك بأن من غير الطبيعي استمرار القطيعة مع الجيران»، مؤكداً

أن «هذه القطيعة هي نتيجة سياسات قطرية أصبحت معلومة واضحة ولا يمكن إنكارها»، وبناء عليه شدد على أن الموقف الإماراتي هو أن «تأخذ الأزمة مجراها إلى أن تترك قطر بأن هناك ضرورة للتعامل مع مشاغل وقلق الجيران»، وأوضح أن «هناك أموراً أخرى في المنطقة يجب التصدي لها والتعامل معها، ولا يمكن أن نجمد كل هذه الأمور بانتظار الحكمة القطرية أن تلعب دورها».

ورأى معاليه أن «عامل الوقت لا يخدم أحداً، لأن الذي يخدم الجميع هو تغليب الحكمة من قبل قطر، من خلال إدراك أن هذا هو حصاد سنوات من السياسات التي سعت إلى تقويض الأمن والاستقرار في السعودية والبحرين، والتخريب في الإمارات، ودعم العديد من العناصر المتطرفة في الدول العربية مثل اليمن وليبيا وسوريا ودول أخرى»، وختم بالقول إنه «يجب أن يسود إدراك بأن قطر لا يمكن أن تبقى إلى أبد الأبدن منعزلة عن الجيران، خصوصاً في ظل تشابه نظم الحكم والنظم الاقتصادية والنسيج الاجتماعي والعلاقات بين الأسر» في منطقة الخليج العربي.

إجراءات رقابية

وفي تصريح لـ «سكاي نيوز عربية»، قال معالي الدكتور أنور قرقاش، إن أي حل سياسي مع قطر يجب أن يتضمن إجراءات رقابية وضامنة، وأوضح أن الغرب بات مدركاً أن الكثير من الأموال القطرية تنفق على أشخاص ومنظمات إرهابية.

ترفض قطر فك
علاقتها بالتنظيمات
الإرهابية رغم جهود
الحل

وشدد معالي قرقاش على أن البيت الأبيض لديه موقف حاسم بشأن ضرورة وقف قطر دعمها وتمويلها للإرهاب. وقال الوزير إنه لا بد لقطر أن تتعامل مع جذور المشكلة وتدرك أن علاقاتها مع دول المنطقة والسعودية

تزوير متعمد للتاريخ
للنيل من السعودية
والإمارات

أساسية، مشيراً إلى أن التصعيد القطري بجلب قوات تركية كان أمراً غير مبرر، مردفاً: «نطالب تركيا بالحياد والعقلانية». وقال معاليه: «أرسلنا رسالة واضحة لقطر بضرورة وقف تقويض الأمن في المنطقة»، مؤكداً أنه من «الأفضل أن يكون الحل خليجياً وأن نجاح الدور الكويتي مرهون بوقف التعتت القطري».

حملة علاقات عامة
قطرية لتجميل
صورة تنظيم
«الحمدين»

الدوحة دفعت 38 مليون دولار لاغتيال السيسي في نواكشوط

■ تونس - الحبيب الأسود

في 25 يوليو 2016، احتضنت العاصمة الموريتانية نواكشوط، القمة العربية الـ 27 التي غاب عنها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بعد الإعلان سابقاً عن حضوره، وهو ما أثار ردود فعل متباينة، قبل أن يعلن عن اكتشاف مخطط لاغتياله، تقف وراءه قطر، وخصصت للمنفيذين 38 مليون دولار.

وجاء في تقرير نشرته صحيفة «الحدث الإخباري» الإلكترونية الموريتانية، أن قطر دأبت خلال السنوات الماضية، على دس أنفها في شؤون أغلب الدول العربية، عبر دعمها جماعات إرهابية، ولم تتج دول

المغرب العربي من سياسات الدوحة القائمة على نشر الفوضى والإضرار بالأمن القومي العربي، حيث كونت الدوحة كتيبة «الموقعون بالدم» في الجزائر بقيادة مختار بالمختار الملقب بـ«الأعور» للقيام بعمليات إرهابية في الجزائر وخارجها. ولم تقف عند العمليات الإرهابية في ليبيا وتونس والجزائر بل امتدت لمصر. وأضافت الصحيفة أنه، في 24 يوليو 2016، أي قبل القمة العربية في موريتانيا بيوم واحد، نشر موقع مصري تفاصيل مخطط اغتيال الرئيس السيسي خلال اجتماع القمة العربية، والتي كانت أشبه بمحاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا، فقد تمكنت الأجهزة الأمنية المصرية من كشف

عملية الاغتيال، ودخلت جماعة «الموقعون بالدم» مرحلة الإعداد الفعلي للتنفيذ بالتنسيق مع جماعة «بوكو حرام» الإرهابية، وبدعم وتنسيق قطريين مباشرين. ووفقاً لمصادر أميركية، صدرت أوامر قطرية لمختار بالمختار الذي كان موجوداً في المناطق الليبية المتاخمة للحدود مع الجزائر، بحشد عناصر إرهابية لتنفيذ مخطط الاغتيال من خلال عملية قنص تتم من أعلى المكان الذي يفترض إقامة القمة العربية فيه، وانتشار القناصين على أسطح الأماكن التي كان سيمر منها موكب الرئيس المصري لتوفير ضمانات نجاح المخطط الإرهابي. ودفعت قطر لزعيم تنظيم «الموقعون بالدم» وحده ستة ملايين دولار بالإضافة

تفاصيل المخطط الإرهابي. ونصحت الأجهزة الأمنية الرئيس السيسي بعدم السفر لحضور القمة، فأجرى اتصالاً مع الرئيس الموريتاني محمد ولد عبدالعزيز، اعتذر فيه عن عدم المشاركة، وكلف رئيس الوزراء شريف إسماعيل، للقيام بالمهمة. وبحسب مصادر مخابراتية استندت إليها الصحيفة الموريتانية، أعدت جماعة «الموقعون بالدم» بالتنسيق مع جهات قطرية، مخطط اغتيال السيسي خلال مشاركته في القمة. وقالت المصادر إن المخطط يتضمن تكليف عناصر شديدة الاحتراف في عمليات الاغتيال، للقيام بهذه المهمة لتسهيل تهريب أسلحة قناصة متطورة إلى نواكشوط وتوفير الدعم لتنفيذ

القصة الكاملة لحقيقة تقرير الصحيفة عن اختراق الوكالة القطرية

التناقضات ضمن الإدارة الأميركية بشأن الأزم

مسؤولون ومواطنون خليجيون يسخرون من مزاعم اختراق موقع وكالة الأنباء القطرية

■ دبي - البيان والوكالات

سخر مسؤولون ومواطنون من مختلف أنحاء الخليج العربي أمس من الحملة الشعواء التي شنّها آلاف الحسابات الوهمية الممولة من قطر بالاعتماد على المزاعم التي نشرتها صحيفة الواشنطن بوست بحق دولة الإمارات.

وفي الوقت الذي سعت فيه قطر ومنصاتها الإعلامية وعلى رأسها قناة الجزيرة، وعشرات المواقع الإعلامية الأخرى الممولة منها إلى استغلال هذه الفرصة لتخفيف الضغوط على الدوحة التي ثبتت عليها تهمة زعزعة استقرار دول الجوار ودعم الإرهاب والجماعات المتطرفة والإرهابية، أثبتت ردود فعل المواطنين في مختلف أنحاء الخليج وعيهم للأبعاد التخريبية لسياسات تنظيم الحمدين في قطر، وتشكيكهم في صحة تقرير الواشنطن بوست حول تعرض موقع وكالة الأنباء القطرية للاختراق، إلى جانب تركيزهم على الدور الإيجابي المحوري الذي لعبته دولة الإمارات في دعم استقرار وأمن المنطقة والعالم.

وكان المحور الرئيسي الذي تناوله الناشطون على وسائل الإعلام الاجتماعي في الخليج يتمحور حول أنه ما دامت وكالة الأنباء القطرية قد تعرضت للاختراق، فلماذا

لم يخرج أمير قطر تميم بن حمد حتى الآن ليؤكد ووقوف قطر إلى جانب أشقاها في مجلس التعاون الخليجي، ومعاداتها لأعدائهم. وما دامت الوكالة القطرية قد تعرضت للاختراق فلماذا نجد أن كل ما نسب في كلمة تميم في حفل التخرج (التي زعمت الدوحة أنها غير صحيحة) ينطبق على السياسة القطرية السائدة، بدءاً من العلاقات الوثيقة مع إيران، والوقوف إلى جانب احتضان ودعم الجماعات الإرهابية مثل الإخوان وحزب الله.

أكاذيب

وفي غضون ذلك شكك تقرير نشره موقع «24» بصحة المزاعم التي أوردتها صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، عن اختراق وكالة الأنباء القطرية، ومواقع حكومية أخرى في الدوحة. وقال التقرير إن هذه الصحيفة التي تعيش على أمجاد ماضية تعاني منذ سنوات من الكثير من الهبات والسقطات الظاهرة والخفية، مع تورطها بنشر الأخبار الكاذبة، حتى قيل وصول دونالد ترامب، إلى منصب الرئاسة في الولايات المتحدة.

توازن

ويرتبط تقرير «واشنطن بوست» بما يعرف بـ «توازن العرب» بين فروع الإدارة الأميركية،

العتيبة: تقرير «الصحيفة» كاذب



■ واشنطن - البيان، وكالات

نفى سفير الدولة بواشنطن، يوسف العتيبة، صحة ما جاء في تقرير صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية حول أن دولة الإمارات نظمت اختراق مواقع وسائل الإعلام الرسمية القطرية. ووصف العتيبة تقرير «واشنطن بوست» بأنه كاذب، وجاء في بيان له، نقلته الصحيفة الأميركية عبر موقعها الإلكتروني، ونشره

لإفصال استراتيجيتها».

وعلى هذا الأساس يأتي تقرير الصحيفة القريبة من وزارة الخارجية بشهادة خبراء أميركيين، ليضيف إلى الغموض غموضاً أكبر، وي طرح أسئلة أكثر من تقديم أجوبة مقنعة، أو أدلة يمكن الاستناد إليها والوثوق بها. ويكفي النظر إلى التقرير المنشور على أعمدة الصحيفة عن الاختراق الإماراتي المزعوم للمواقع القطرية، وإلى واضعيه،

إلى مصادر من المخابرات الأميركية، وذلك في الوقت الذي يُشير التقرير الإيطالي مثلاً إلى دور الخارجية في تحريك التسريب الاستخباراتي بناء على سابق معرفة بارتباط المخابرات الأميركية بوزارة الخارجية أولاً،

وبدور الوزير الحالي تيلرسون المثير في الأزمة الخليجية، حتى لكأنه تحول إلى وزير خارجية الظل أو المعارض، وليس الوزير الذي ينفذ سياسة أو يتحدث باسم رئيسه دونالد ترامب، ولكن المثير في التقرير المستند إلى مصادر من المخابرات، قاموسه ومصطلحاته المثيرة «يبدو أن» و«لم يتضح بعد إذا ما كان» و«لا يُعرف على وجه الدقة إذا ما». وباستثناء المقدمة المباشرة التي تهتم الإمارات بالاختراق، لا يبقى في التقرير الذي جاء في حوالي 1800 كلمة، سوى 49 كلمة هي مجمل ما قالت الصحيفة في مقدمتها لتسوق اتهامها، وذلك رغم رفض كل الجهات التي عادت لها الصحافة الخوض في مثل هذا الاتهام بشكل رسمي ومسؤول، كما يُفترض في المصادر المسؤولة والرسمية، من وزارة الخارجية، إلى المخابرات الأميركية، إلى وزارة الأمن القومي، إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي، إلى غيرها من الوكالات والأجهزة المعنية بشؤون التجسس وتحليل المعلومات.

العربة والحصان

ومنذ البداية، يضع التقرير العربة أمام الحصان، في عملية استخلاص ذاتية، للحقائق والوقائع، في البداية الاتهام استناداً

مات الإرهابية

حزمة التدابير مستمرة حتى تلتزم قطر بوقف دعم الإرهاب السعودية ومصر: لا تراجع عن «البيان الرباعي»



■ السيسى يلتقى خالد الصباح في القاهرة | رويترز

الرياض، القاهرة - وكالات

أكدت المملكة العربية السعودية ومصر أن الدول العربية الداعية لمكافحة الإرهاب لن تتراجع عن البيان الرباعي حتى تلتزم قطر بمطالبتها والتي تضمن التصدي للإرهاب، وأن الإجراءات قائمة في ظل استمرار قطر في اتباع نهج المماطلة والتسويف.

وأكد مجلس الوزراء السعودي، الذي عقد جلسته أمس برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، أن الدول العربية الداعية لمكافحة الإرهاب، التي السعودية والإمارات والبحرين ومصر، لن تتراجع عن البيان الرباعي حتى تلتزم قطر بمطالبتها والتي تضمن التصدي للإرهاب.

وقال وزير الثقافة والإعلام السعودي، عواد بن صالح العواد، عقب الجلسة الأسبوعية التي عقدها مجلس الوزراء في جدة، إن مجلس الوزراء شدد على ما عبر عنه البيان من تأكيد الدول العربية الداعية لمكافحة الإرهاب، على استمرار إجراءاتها الحالية إلى أن تلتزم السلطات القطرية بتنفيذ المطالب العادلة كاملة، التي تضمن التصدي للإرهاب وتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.

وأضاف العواد أن مجلس الوزراء رحب بالقرارات الصادرة عن مجلس وزراء الإعلام العرب في ختام دورته العادية الثامنة والأربعين بالقاهرة، مشيداً بتأكيد مجلس وزراء الإعلام العرب على ضرورة التضامن بين الدول العربية لمواجهة الإرهاب، ومطالبته بتجفيف منابع تمويله وضرورة مواصلة الجهود والتنسيق على المستويين الإقليمي والعالمي لدرعه واجتثاثه.

وأوضح العواد أن الملك سلمان أطلع المجلس على فحوى الاتصالات الهاتفية للذين أجهزهما بالرئيس

لجأت الدوحة إلى إيران وتركيا في مسعى لإشغال المنطقة

الدول الأربع تطالب برقابة دولية على الأرصد القطرية التي تمول الإرهاب

الدول الداعية إلى مكافحة الإرهاب تعلن استمرار إجراءاتها

«الإخوان» حاولوا جلب الفوضى إلى موريتانيا

قال وزير الخارجية الموريتاني إسلكو ولد أحمد زويد بيه، إن جماعة الإخوان حاولت نقل ما يسمى «الربيع العربي» من ليبيا وسوريا إلى بلاده غير أن سياسات الرئيس محمد ولد عبد العزيز منعت حدوث ذلك. وأضاف ولد أحمد زويد بيه خلال كلمة له مساء أول من أمس في ندوة داعمة للتعدديلات الدستورية منظمة من طرف المركز الموريتاني للإعلام والتنمية إن «الإخوان» لم تستطع تقديم برنامج سياسي. وهاجم الوزير الموريتاني «الإخوان» في موريتانيا، مشدداً على أنهم حاولوا جلب الفوضى للبلاد وجر الربيع العربي إليه ولعبوا على كل الأوتار، لافتاً إلى أنهم سعوا بكل قواهم إلى بث الفتنة في المجتمع الموريتاني، وأكد أن حركة الإخوان بموريتانيا تستغل الكثير من الأطياف السياسية التي لا تربطها معها أي علاقة أيديولوجية، وتسخرها لأهدافها التخريبية.

مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي، على أن هذا يأتي على ضوء ما تلمسه مصر والسعودية والإمارات والبحرين من استمرار قطر في اتباع نهج المماطلة والتسويف وعدم اكتراثها بالشواغل الحقيقية التي عبرت عنها الدول الأربع وتطلعات شعوب المنطقة في التصدي بحزم لخطر الإرهاب والتطرف.

وقال الناطق الرسمي باسم الخارجية المصرية، المستشار أحمد أبو زيد، إن الوزير شكري عبر في مستهل اللقاء عن تقدير مصر للمسامحة الحميدة لأمر دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وللشكر الذي يقوم به وزير الخارجية الكويتي نسوية الأزمة مع قطر على خلفية دورها السلبي في المنطقة.

كما التقى وزير الخارجية الكويتي بالرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، حيث جرى بحث العلاقات الثنائية وملفات المنطقة.

الأميركي دونالد ترمب، ورئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، وما جرى خلال الاتصالات الهاتفية من تهيئة للعراق على ما تحقق من انتصار سريع على تنظيم داعش الإرهابي في الموصل، وتأمين دور الولايات المتحدة في قيادتها للتحالف الدولي لمحاربة هذا التنظيم والقضاء عليه، مجدداً تأكيد المملكة ووقوفها بكافة إمكانياتها لمحاربة الإرهاب وتجفيف منابعه حتى القضاء عليه، وعلى نتائج استقباله وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية ريكس تيلرسون.

حزمة التدابير

في الأثناء، أكد وزير الخارجية المصري، سامح شكري، نظيره الكويتي الشيخ صباح الحمد الصباح، لمسك بلاده بقائمة المطالب المقدمة لقطر واستمرار العمل بحزمة التدابير والإجراءات المتخذة ضدها. وشدد شكري خلال لقائه بالقاهرة النائب الأول لرئيس

«نيويورك تايمز»: قطر تفتح أبوابها لجميع أطياف الإرهاب

■ نيويورك - وكالات

تناولت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية، ازدواجية المعايير القطرية، فيبنما تؤوي جميع أطياف التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة، تحاول دائماً استخدام ثروتها في تحسين صورتها أمام العالم، وتسعى لاستقواء بدول مثل تركيا وإيران. وفي مقال نشرته الصحيفة لمدير مكتبها بالقاهرة، ديكلان والش، قال إن العاصمة القطرية الدوحة تحتضن جميع أطياف الجماعات الإرهابية في العالم وتعامل أفرادها كمواطنيها بطريقة تثير الدهشة. وأضاف والش أنه «إذا ما حاولنا التعرف

إلى الدوحة فيما وراء ناطحات السحاب وواجهتها المعروفة للعالم كدولة فاخرة الثراء، يمكن أن نجد أثناء تجولنا بإحدى مناطقها الغربية عدداً من المسؤولين بتنظيم طالبان الإرهابي ومعهم عائلاتهم يتسوقون بتاجرهم ويترددون على المطاعم الأفغانية بها، في ظل ما توفره لهم قطر من مجال آمن، وكذلك سنجد مقر حركة حماس بفيلادلفيا، ونشاهد المسؤولين بها يعقدون مؤتمرات صحفية بأرقى فنادق الدوحة».

وأشار إلى أن يوسف القرضاوي، الهارب من القاهرة، وأحد أبرز قيادات جماعة الإخوان الإرهابية، يتمتع برهاية الإقامة بقطر ويحضر

الحفلات الخاصة والأعراس. وأشار إلى أنه على الرغم من كل هذه المظاهر من الترف التي أصبحت عليها قطر الآن، نجد أنها في نفس الوقت ماوى لمقاتلين متطرفين بمختلف الأطياف والأيديولوجيات، وكأنها نسخة مكررة من مدينة «فيينا» أثناء الحرب الباردة.

نروة

وأوضح والش أن كل هذه المظاهر من الترحيب الذي قدمته قطر للمتطرفين كانت السبب الرئيسي في تعرضها للأزمة الدبلوماسية الأضعف في تاريخها مع جيرانها من دول الخليج، وقطع كل

من المملكة العربية السعودية والإمارات ومصر والبحرين للعلاقات الدبلوماسية معها الشهر الماضي. ولفت إلى أنه حتى الآن لم تظهر أي بوادر لتراجع قطر عن دعمها للجماعات الإرهابية، التي تحتضنها في أراضيها، حتى يتم حل أزمته مع

وذكر والش أنه في القرن الـ19 وصف جاسم بن محمد آل ثاني، مؤسس قطر، بأنها «موطن المظرودين». وقال والش إن هذا الوصف تحول

في النهاية لنهج سار عليه جميع أحفاد المؤسس، الذين فتحوا أبواب قطر على مصراعها منذ منتصف التسعينات لجميع أطياف المبنودين وغير

المربوب بهم. ونوه بأن قطر تحاول دائماً استخدام ثروتها في تحسين صورتها أمام العالم، فنجد أن شوارعها مكتظة بالسيارات الفارسة، ونجد أنها تشيد في كل عام المزيد من ناطحات السحاب، إلى جانب استعداداتها لاستضافة كأس العالم 2022، ولكن كل هذا لم يغير من نظرة جيرانها العرب لها بسبب سياستها التي تتميز بكرم الضيافة مع الإرهابيين.

وتابع: حتى في الأوقات التي كانت تحاول بها قطر الظهور كصانعة سلام، لم تتمكن من التوصل من تناقضها وسياستها في الانحياز لمصالحها في النزاعات الدولية.

سيرة مهنية مليئة بالتزوير والشكوك للمعدين الأربعة لصحيفة «الأخبار الكاذبة»

سيرة مهنية مليئة بالتزوير والشكوك للمعدين الأربعة لصحيفة «الأخبار الكاذبة»

مراهقات

ويقتصر التقرير تقريباً على استطلاعات طويلة، وربط غير سلس في أكثر من مناسبة وموقع، بين الإمارات والاختراقات المزعومة، التي حولت قطر إلى ما يُشبه الغرغال أو قطعة جين سويسري من صنف غروري، بسبب عددها وكثرتها، وأهميتها.

ويطرح التقرير الأخير للصحيفة الأميركية، أسئلة حول مصداقيته والهدف منه، أكثر مما يدعيه التقرير وواضعوه من حقائق صحافية أو انفردات، بما أن قطر نفسها التي ادعت التحقيق في الاختراقات بمشاركة مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آيه)، توقفت جرائتها عند اتهام «دول مجاورة بالمسؤولية عن الاختراقات التي تعرضت لها مواقع حكومية رسمية، بواسطة أجهزة أي فون»، أما مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي انتقل فريق منه إلى الدوحة، فقدوا القدرة على «تسريب المعلومات» التي توصلوا لها بعد تحقيقاتهم السرية والعننية عن الهجوم الإلكتروني، وتخلوا عن المهمة لزملائهم في «سي أي آيه» ووكالات الظم الأخرى، التي تطوعت لوضع الصحيفة في صورة الأحداث وفق رؤيتهم الخاصة!

وللوقوف على جدية هذا التقرير يكفي العودة إلى ما جاء فيه، من قبيل «تخصيص اجتماع حكومي للنظر في تنفيذ هجوم

الشبوكي للمعدة الأربعة لصحيفة «الأخبار الكاذبة» الإلكتروني على قطر» قبل يوم واحد من اجتماع مجموعة من المراهقين مساء خميس لاختراق كمبيوتر الجارة الساكنة في البيت المجاور لبيت زعيم «الشلة».

عصابة الأربعة

ويضيف تقرير موقع «24» بقوله: لكن تقرير واشنطن بوست لا يقتصر على ما جاء فيه من معلومات مؤثرة، أو حقائق» كما يوحى بذلك أصحاب الأربعة الذين اشتركوا في وضعه، في جهد لا يختلف كثيراً عن فالاتهامات باختراق المواقع القطرية، مسألة فيها من الخطورة بمكان، ما فرض اشتراك أربعة صحافيين في تجيير «الاتهامات» وبناء التقرير، صحافيون لا يشق لهم غبار، مثل كارن دي يونغ، وإلين ناكاشيما، وكريم فيهم من إسطنبول التركية، وكارول موريلو.

وبالنظر إلى «عصابة الأربعة» هذه، فإن أي متابع عادي أو قارئ لهذا التقرير، لا بد أن يدفعه الفضول إلى محاولة التعرف إلى خلفية محري المقال، من باب العلم بالشيء، وبعد نقرات قليلة، فإن حقائق أخرى مثيرة للاهتمام إذا لم نقل مذهشة، ستفرض نفسها على القارئ قبل المحلل، من ذلك مثلاً أن كارين دي يونغ فائزة بجائزة

الشؤون الأمنية والاستخباراتية في الصحيفة، إيلن كاشيما، المحررة في واشنطن بوست، التي برزت بعشرات المقالات المثمنة بنشر «سلسلة الأخبار الكاذبة» عن ترمب، وعن روسيا، وقيلهما عن أوباما، والتي اعتذرت في مناسبات كثيرة الصحيفة عن نشرها، وأهملت التراجع في عشرات المناسبات الأخرى، والتي اعتبرها روبرت باري نموذجاً لصناعة الأخبار الكاذبة، بحثاً عن مجد ضائع للصحيفة.

أما الاسم الثالث المُثير للاهتمام فهو بلا شك في هذا التقرير فهو كارول موريلو، المسؤولة أو المراسلة المتخصصة في العلاقات الدولية، والشؤون الخارجية للصحيفة، والمكلفة بتغطية أخبار وأنشطة وزارة الخارجية الأميركية، ولتأكد مرة أخرى بذلك مسار التسريب الاستخباراتي ومصدره، باعتباره من محيط ريكس تيلرسون نفسه، وليس من لانغلي مقر المخابرات الأميركية.

خط تركي

أما المساهم الرابع فهو الصحافي كريم فيهم، مراسل الصحيفة من تركيا، ومدير مكتبها منذ 2016 في إسطنبول، والذي يقتصر نشاطه في الأسابيع الأخيرة على تغطية أخبار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وكلماته القاسية والتحدية، من

جهة والداعمة لقطر والمستفزة لجيرانها الخليجيين.

وحسب بعض التقارير التي نشرها الصحافي الأميركي من تركيا، فإن مدخله وعلاقاته بالدوائر التركية المسؤولة تسمح له بالحصول على ما يكفي من «معلومات» الصمفة نفسها، وتظهر له بعنوان صحافة «ما بعد الحقيقة» والذي يُسميه خبراء الصحافة الأميركيون «فيك نيوز».

إن النظر إلى المعلومات الواردة في التقرير، وهوية واضعيه، إلى جانب توضيح السياق الذي تعمل ضمنه صحيفة «واشنطن بوست»، كفيل بكشف ما تُطّلع عليه الصحيفة نفسها، وتظهر له بعنوان صحافة «ما بعد الحقيقة» والذي يُسميه خبراء الصحافة الأميركيون «فيك نيوز».

تأطير وتحديد المسار العام الذي انتشرت فيه ظاهرة الأخبار الكاذبة في واشنطن بوست وبعض الصحف الأميركية الأخرى، ومسار نموها، وتوظيفها، والغاية منها ومن صناعتها، لا يُمكن التناضح عن تعاليل وآراء أحد أبرز الصحافيين الأميركيين، وأخطرهم على الإطلاق، روبرت باري، الصحافي أو «الذئب» المنفرد الذي فجر عشرات الملفات والقضايا التي

عصفت بالإدارات الأميركية ومراكز القوى الكبرى في الولايات المتحدة على امتداد الثمانينات من القرن الماضي، مثل فضيحة تمويل «الكونترا» في نيكاراغوا، وفضيحة «إيران غيت»، وتسليح طهران عن طريق تجارة المخدرات في أميركا الجنوبية برعاية وكالة المخابرات المركزية الأميركية، وقبلها فضيحة تأخير إطلاق سراح الرهائن في إيران، لضمان فوز رونالد ريغان بالرئاسة وغيرها من القضايا الكبرى.

ويُخص باري عقيدة «واشنطن بوست» الجديدة، واصفاً إياها بـ «الوضيعة» وهي التي لا تردد في التشهير والإساءة إلى شخصيات وطنية كثيرة، لا تُشارِكها مواقفها الأيديولوجية أو الإعلامية والسياسية، وهي التي لا تتوانى عن دور وموقع الصحف الكبرى إذا تغاضيت عن دور وموقع الصحف الكبرى مثل «نيويورك تايمز»، وغيرها من رقعة الشطرنج الحقيقية التي تمثلها توازن القوى داخل واشنطن، خاصة بين المراكز الخطيرة الثلاث، البيت الأبيض، ووزارة الخارجية، والمخابرات المركزية الأميركية (سي أي آيه) في لانغلي، ومثل صفح أميركية أخرى كثيرة، بعضها انقرض وبعضها يُجاهد للبقاء، ترتبط «واشنطن بوست» منذ عشرات السنين بوزارة الخارجية الأميركية.

تحقق نجاحات مستمرة تحت قيادة عبد الله بن زايد

الدبلوماسية الإماراتية لعبت دوراً محورياً في فضح تنظيم الحمدين

■ اعداد - أكرم أبوالمهني

أكدت الأزمة القائمة مع قطر، حقيقة باتت معروفة على النطاق العالمي وتتمثل في المستوى الرفيع الذي تتمتع به الدبلوماسية الإماراتية بقيادة سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي، والتي تمكنت من دحر آلة تشويه الحقائق القطرية، وفضح الدور المشبوه الذي لعبته الدوحة في زعزعة الاستقرار في العالم العربي، ودعم الجهات الإرهابية، فعلى الرغم من الحملات الكبيرة التي نفذتها قطر على المستوى الدولي واستخدمت فيها المظلومية واستندار التعاطف، من خلال تصويرها للأزمة بكونها محاولة من الدول المجاورة الأكبر الهيمنة عليها، ومحاربة حرية الرأي التي تتمتع به فنواتها الإعلامية وعلى رأسها قناة الجزيرة، إلا أن الدبلوماسية الإماراتية بقيادة سمو الشيخ عبد الله بن زايد، ومعالي الدكتور أنور قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية وسفراء وقناصل الدولة في مختلف دول العالم، تمكنت من أن تضع الحقائق أمام العالم، الأمر الذي توج بتزايد الضغوط الدولية على الدوحة لوقف دعمها للإرهاب.

■ سياسة نشطة

منذ تأسيسها، تبنت دولة الإمارات، سياسة خارجية ناجحة ونشطة، قوامها التوازن والاعتدال، وذلك من منطلق إدراك القيادة الرشيدة، أن للدولة موقفاً مسؤولاً على الصعيد العربي والإقليمي والدولية كافة، ويوضح ذلك دورها الفاعل في المجتمع الدولي في دعم الاستقرار العالمي، وشريك سياسي واقتصادي يعتمد عليه، إضافة إلى دورها البارز في مكافحة الإرهاب وحشد التأييد العالمي لمكافحة الإرهاب وتعزية دور كل من قطر والاعوان في دعم الارهاب.

ونجحت الدبلوماسية الإماراتية، في إطلاق العديد من المبادرات التي تمت صياغتها لخدمة مواطني الدولة وتعزيز مكانتها على المستويين الإقليمي والدولي. وفي الوقت الذي تتعاظم فيه التحديات المحدقة بالمنطقة العربية خصوصاً والعالم بأسره عموماً تواصل دولة الإمارات بكل تفتان وإخلاص دورها اللافت للنظر على المستويين الإقليمي والدولي كطرف فاعل مشهود له بريادة الحراك والإنجاز على صعيد إيجاد حلول ناجعة لتلك التحديات بل ولتحويلها إلى فرص حقيقية تجني من ثمارها البشرية أجمع، مع المساهمة بفعالية في دعم كل ما من شأنه تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين من جهة والتصدي للتعريف والإرهاب من جهة أخرى.

الإمارات وبما تمتلكه من نهج ثابت متزن وحكيم على صعيد السياسة الخارجية تمكنت من اكتساب موقع مرموق على الساحتين الإقليمية والدولية كدولة تحظى ليس فقط باحترام وتقدير العالم دولاً وشعوباً بل كذلك بالبالغ ثقته كطرف مهم ومؤثر دائم السعي الصادق نحو تحويل العالم إلى مكان أفضل للجميع.

وباتت الدولة محطة أساسية في زيارات وجولات كبار الشخصيات والمسؤولين من مختلف أنحاء المعمورة بما يعكس ثقة المجتمع الدولي بجهودها في تحقيق السلم والأمن العالميين ويؤكد رغبة مختلف الأطراف الدولية في الاطلاع على وجهة النظر الإماراتية في مختلف القضايا إيماناً منها بأهمية وحكمة المواقف الإماراتية منذ تأسيس الدولة وتقديراً للجهود الإماراتية التي لا تنقطع بغية



والصراعات والمآسي.

ودعمت الجهود الدولية بمشاركتها بفاعلية في الائتلاف الدولي لمحاربة «داعش»، والمنندي العالمي لمكافحة الإرهاب، وأصبحت رئيساً مشاركاً لمجموعة عمل مكافحة التطرف.

■ قطر و«الإخوان»

للإمارات دور كبير في تعرية الدور القطري والاعوان في دعم الإرهاب، وكان آخر ما كشفته هي المعلومات التي قيادي إخواني يقضي عقوبة السجن في الإمارات على خلفية انتمائه سابقاً لما يعرف بـ«التنظيم السري»، أوجز الدعم القطري المباشر للتنظيم في إطار مخطط لنشر الفوضى.

حيث تحدث القيادي الاخواني في اعترافاته عن كيف أن قطر أرسلت مدربين إلى الإمارات في عام 2010 لتدريب شباب التنظيم على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتحريض على الحكومة وتنظيم مظاهرات وإحداث حالة من الفوضى في البلاد على غرار ما حدث فيما يسمى بالربيع العربي. وكشف عن دور قطر في استقبال أعضاء التنظيم الهاربين من الإمارات، واستصدار وثائق مزورة لهم لتسفيرهم إلى تركيا في نهاية المطاف من أجل الاستمرار في نشر التحريض ضد الإمارات عبر المنصات الإعلامية التابعة للدوحة والإخوان. وبينت الإمارات عبر تلك الاعترافات العلاقة المشبوهة التي تجمع قطر وإسرائيل وحماما في آن واحد، وكيف ان الرابط بينهم كان الإخوان. إضافة الى توضيح أن كافة الأعمال الخيرية القطرية كانت عبارة عن واجهة فقط لنقل الأموال إلى فروع التنظيم الإخواني في بلدان أخرى، ودعم مشاريعهم الهادفة إلى تجنيد الشباب ونشر الأفكار المتطرفة. وكشف القيادي الاخواني عن تمويل قطر لمكتب التنسيق الخليجي لجماعة الإخوان ومقره إيران، كذلك عن دور الدوحة في تجنيد المتطرفين لتنظيم داعش في سوريا والعراق.

126 دولة في العالم، عدد كبير منها تمنح تأشيراتها لمواطني الدولة من خلال مطارات الوصول أو منافذ الدخول إليها أو عبر الإنترنت.. واحتلت دولة الإمارات خلال عام 2016، المرتبة الـ 26 على مستوى العالم، من حيث قوة جواز السفر، وذلك وفقاً لمؤشر «Passport Index».

وتمكنت الدبلوماسية الإماراتية خلال عام 2016، من استكمال إنجاز اتفاقية إعفاء مواطني الدولة من تأشيرة الشحن، حيث تسمح هذه الاتفاقية لهم بعبور 34 دولة أوروبية، من بينها 26 دولة تابعة للاتحاد الأوروبي، من دون تأشيرة الشحن المسبقة، فيما وقعت وزارة الخارجية والتعاون الدولي والاتحاد الأوروبي، هذه الاتفاقية في بروكسل، خلال شهر مايو 2015، وبدأ سريان الإعفاء من تاريخ التوقيع. وافترضت وزارة الخارجية والتعاون الدولي خلال عام 2016، مراكز جديدة لإصدار التأشيرات خارج دولة الإمارات، لتضاف لقائمة مراكز التأشيرات الموجودة حالياً، والتي يبلغ مجموعها حالياً 7 مراكز، تم افتتاحها خلال السنوات الماضية.

■ محاربة الإرهاب

وأدرجت الإمارات بأكراً أن التطرف والإرهاب هما العدو الأول للعالم بأسره وسعت بكل ما تملكه من عزم وإرادة إلى توظيف جميع أدواتها السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية في محاربة هذا العدو والتصدي له بأشكاله وصوره كافة فامتلكت الدولة مقاربة عميقة وشاملة في ميدان مكافحة الإرهاب لا تقتصر على المشاركة المشهودة في الجهود الإقليمية والدولية في مجال محاربة الإرهاب بل تؤمن بأن القضاء على هذه الآفة العالمية يقتضي اقتلاع جذورها عبر استئصال كل ما من شأنه أن يمثل مرتعاً خصباً للفكر الضلالي المتطرف اللاهث وراء استهداف الأمنيين الأبرياء في كل مكان وتحويل العالم إلى كتلة ملتهبة من الكراهية



بناء مواقف عالمية متمسقة في مواجهة مختلف التحديات التي تحيط بعالمنا.

■ علاقات

وواصلت الدبلوماسية الإماراتية، جهودها في بناء وتعزيز علاقات الدولة مع مختلف دول العالم، حيث بلغ عدد الدول التي ترتبط مع دولة الإمارات بعلاقات دبلوماسية حسب تقرير أصدرته وزارة الخارجية نهاية العام الماضي 192 دولة، فيما ارتفع عدد سفارات الدولة في الخارج إلى 84 سفارة، و20 قنصلية، إضافة إلى أربع بعثات دائمة، بينما بلغ عدد السفارات الأجنبية لدى الدولة 113 سفارة و74 قنصلية عامة و16 مكتباً تابعاً للمنظمات الإقليمية والدولية.

كذلك ارتفع عدد الدول التي تسمح لمواطني الإمارات بدخول أراضيها بجواز السفر العادي إلى

تونسيون يدعون إلى طرد «الجزيرة» من بلادهم

■ تونس - البيان

يتهم التونسيون قناة «الجزيرة» القطرية بالتآمر على بلادهم من خلال تورطها في دعم الإرهاب والتحريض على الأمن العام والتحالف مع أطراف سياسية بعينها، ويرى مراقبون محليون أن القناة باتت منذ 2011 مبعوذة في الشارع التونسي، وبات من العادي أن يطرد صحافيون وتقنيوها من مواقع الأحداث لمنعهم من تغطيتها، كما تراجع نسبة مشاهدة القناة إلى أقل من 2 بالمئة، بعد أن تبين خطها التحريبي المرتبط بأجندات سياسية وإيديولوجية بعينها.

وفي مايو الماضي، طالبت جمعية «فورزا تونس» رئاسة الحكومة والسلط المعنية بحجب قناة الجزيرة في تونس وإغلاق مكتبها نهائياً طالما أنها تواصل حملتها المغرضة ضد الأمن القومي التونسي عبر تأليب الرأي العام وتوهيل المشهد في الجنوب التونسي وتضخيم الاحتجاجات الاجتماعية في مناطق مثل تطاوين وبنفردان وغيرها، وذلك في ظل الوقت الذي تخوض فيه حكومة الوحدة الوطنية في تونس حملة لمقاومة الفساد.

كما دعت «فورزا تونس» القوى الحية في البلاد، والجهات المختصة، إلى وضع استراتيجية إعلامية واضحة يتم بمقتضاها حجب كل المنابر الداعية إلى الفتنة

والمشجعة على الإرهاب مؤكدة وقوفها الدائم مع مكسب حرية الإعلام والتعبير باعتبار أن الإعلام الوطني هو الداعم الرئيسي لاستقرار البلاد وشريك فاعل في مكافحة الفساد والإرهاب.

وقال رئيس منظمة الدفاع عن الصحفيين التونسيين زياد الهاني إن «إغلاق مكتب قناة

سودانيون غاضبون: «الجزيرة» مخربة وتزيد النار حطباً

■ الخرطوم - طارق عثمان

تواصلت ردود الفعل السودانية الغاضبة تجاه قناة الجزيرة القطرية جراء تقديم مدير مكتبها في الخرطوم طلب استيضاح لرئيس الوزراء السوداني بكري حسن صالح حول تصريحات نائبه، وزير الإعلام أحمد بلال عثمان، الذي شن هجوماً عنيفاً على القناة قال فيه إن الجزيرة تسعى لإثارة الفوضى وإسقاط النظام في مصر، في وقت طالبت شخصيات سودانية بارزة بالتعامل الحاسم مع القناة بسبب تطاولها على السودان. وحض وزير الدفاع السوداني الأسبق الفريق عثمان عبدالله، الحكومة السودانية على رد يسكتها من «تجار الإعلام»، بحسب وصفه. وأضاف «تسقط هيبة السودان إن لم يصدر من رئيس وزرائه ما يسكت مثل هذا الخطاب»، وقال إن عتابل «الجزيرة» ينطوي على تحقير لا يحتمل السكوت عليه، فهو خروج عن كل مألوف، حتى ولو كانت هذه القناة مسبوقة على أمير دولة قطر شخصياً، وتساهل «فمن ذا الذي يُمكن أن يُصَب نفسه ولياً على حكومة وشعب السودان ويطلب منهما توثيقاً لما يصدر من رعاياهما؟». وقال عبدالله ان الخلل المريب بين قناة الجزيرة ودولة قطر هو الذي أسس للظلمة بين قطر الدولة وجيرانها.من جهته، هاجم رئيس مجلس إدارة صحيفة «المجهز

«حماس» تغادر قطر.. والجزائر أحد الخيارات

■ غزة - البيان

يبدو أن المقاطعة العربية لقطر من الدول العربية، حرك حركة حماس للبحث عن بديل في محاولة منها للحفاظ على قيادتها، ولتخفيف الضغوط على الدوحة بشأن طرد جماعة الإخوان من البلاد، وكشف القيادي في حركة حماس سامي أبو زهري، أن حركته طلبت من السلطات الجزائرية الإقامة في الجزائر حتى ما قبل الأزمة الحالية. وقال إنه تقدم بطلب شخصي للجزائر، مبنياً أن السلطات الجزائرية وعدت بدراسة الأمر والنظر فيه، لكن لم يتم البث في الطلب حتى اللحظة، وأن بعض قيادات حماس المقيمة في قطر، خرجوا باتجاه دول عربية.

وتعقيباً على ذلك، قال المحلل السياسي د. جمال أبو نحل، إن قطر وقعت على مذكرة مع وزير الخارجية الأميركي تتضمن خروج قيادة «حماس» من قطر، وأن هذا الطلب ليس بجديد، لأن قطر طلبت من قيادة حماس تحديد أماكن للخروج إليها مثل القيادي في حركة حماس صالح العاروري الذي توجه للبنان، بعد الطلب الأميركي من قطر بذلك.

ويعتقد المحلل السياسي، أن قطر طلبت بشكل سري من قيادة حماس مغادرة أراضيها، لأن قطر بموقع تنفيذ وليس خيار، وظهر ذلك جلياً منعاً للإحراج، وسيتوالى خروج قيادة حماس نحو دول أخرى.

عبدالله بن زايد:

تفرد يجمع بين الثقة وعمق المعرفة

يعد سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي من أنشط وزراء الخارجية في المنطقة والعالم، ومن أكثرهم تميزاً. وقد عرف سموه بنمط متفرد يجمع بين الثقة والحيوية وعمق المعرفة بمختلف الشؤون الإقليمية والدولية، ما أكسبه احتراماً واسع النطاق على المستوى العالمي. كما عرف سموه بالرصانة والوضوح والابتعاد عن التصريحات الهادفة إلى الإثارة، الأمر الذي مكّنه من تطوير سياسة خارجية ناجحة ودبلوماسية تتسم بالحيوية والدينامية، بالاعتماد على ركائز السياسة الخارجية الثابتة لدولة الإمارات العربية. وقد نجحت الدبلوماسية الإماراتية تحت قيادة سموه في ترسيخ اسم ومكانة الإمارات في المحافل الدولية، وتوطيد العلاقات الوثيقة التي تربط الدولة بمختلف دول العالم، وإبراز مكانتها كدولة واثقة من حاضرها ومتطلعة نحو المستقبل بثقة في ظل قيادتها الرشيدة.

أنور قرقاش: السلاسة وقوة الإقناع

يعد معالي الدكتور أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية ناطقاً نشطاً وبلغياً باسم الخارجية الإماراتية، وهو يشتهر بقدرات متميزة تعززها شخصيته الواثقة وخبراته كدبلوماسي عريق. ويتميز معالي الدكتور أنور قرقاش بلغة تجمع بين السلاسة وقوة الإقناع، حيث يقدم وجهة النظر الرسمية بشكل يتسم بقدر كبير من الصراحة والشفافية. كما يشتهر معالي الدكتور قرقاش، الذي لا يحيد الحديث كثيراً للصحافة إلا من خلال المؤتمرات الرسمية، بتفانعه شبه اليومي على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، حيث يقوم من خلال صفحته على «تويتر» بإبداء رأيه بشأن مختلف الأحداث والتطورات السياسية الإقليمية والعالمية التي تهم الإمارات والمنطقة.

بدء محاكمة «باركليز» في يناير 2019

المركزي الأوروبي يراجع مساهمة قطر في «دويتشه بنك»

■ فرانكفورت - لندن - وكالات

قال مصدر بجهة رقابية أمس، إن البنك المركزي الأوروبي يدرس إجراء مراجعة لاثنتين من أكبر المساهمين في دويتشه بنك، وقد يجري البنك ما يعرف بإجراءات التحكم في الملكية للتحقيق بشأن ملكية الأسرة الحاكمة في قطر واتش. إن إيه الصينية في البنك الألماني.

وقال المصدر الذي طلب عدم نشر اسمه «مقولة إن البنك المركزي الأوروبي يحقق أو يدرس إجراء تحقيق بشأن حملة أسهم صحية بالفعل». وكانت صحيفة سود دويتشه تسايتونج «Suddeutsche Zeitung» أول من نشر تقريراً عن احتمال إجراء مراجعة.

وامتنع البنك المركزي الأوروبي واتش. إن إيه ودويتشه بنك عن التعليق. وذكرت الصحيفة الألمانية في التقرير أن البنك المركزي الأوروبي يدرس إجراء مراجعة خاصة للملكية اثنتين من كبار

المساهمين في دويتشه بنك، وهما: الأسرة الحاكمة لقطر، ومجموعة HNA الصينية القابضة. وغالباً ما يتم هذا النوع من التحقيق للمساهمين الذين تزيد ملكيتهم على 10٪، إلا أن القلق من تأثير أي مساهم على قرارات البنك يدفع المركزي الأوروبي لتنفيذ التحقيق على المساهمين.

■ مساهمات

وقالت وكالة بلومبرغ إن المجموعة الصينية والعائلة المالكة القطرية صارا من أكبر المساهمين في دويتشه بنك، بعد أن جمع 8 مليارات يورو (9,2 مليارات دولار) لدعم رأس المال الذي تناقص بعد دفع غرامات لسوء السلوك.

وارتفعت أسهم المجموعة الصينية إلى 10٪ من أسهم البنك، وبلغ نصيب قطر 6,1٪. وكان القطريون قد طلبوا من السلطات في وقت سابق رفع حصتهم إلى 10٪، وفق ما نقلته بلومبرغ عن مصادر.



■ مقر دويتشه بنك في فرانكفورت | البيان

قطريين ضمن عملية لجمع تمويل طارئ بقيمة 12 مليار جنيه استرليني (15 مليار دولار) في 2008. واتهم مكتب جرائم الاحتياطي الخطيرة في الشهر الماضي بنك باركليز وجون فارلي وروجر جينكينز وتوماس كالاريس وريتشارد بوث بالتآمر لارتكاب جرائم احتيال من خلال التمثيل الزائف عند التفاوض للحصول على تمويل من قطر.

■ تورط

ويواجه البنك وفارلي وجينكينز اتهاماً بالتورط في مساعدة مالية مخالفة للقانون. وحسد القاضي اندرو إيديس موعد بدء المحاكمة خلال جلسة محكمة بلندن استغرقت أقل من ساعة أمس.

وجمع باركليز 12 مليار استرليني من خلال عمليتي تمويل في يونيو وأكتوبر 2008 معظمها من مستثمرين أثرياء في الخليج، ما أتاح للبنك تفادي تأميمه في خضم أزمة الائتمان.

وإذا رفع المساهمون القطريون حصتهم في البنك، فسوف تتجاوز حصة الجانبين الصيني والقطري أكثر من خمس أسهم البنك، ما يعنى تركيز حقوق التصويت بصورة غير مسبوقة في أي بنك ألماني في السنوات الأخيرة. وبحسب صحيفة سود دويتشه تسايتونج فإن الهدف من هذا التحقيق هو مراجعة مصادر الأموال المستمرة في البنك، وتحديد ما إذا كان المستثمر متورطاً في صفقات إجرامية مثل غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، فضلاً عن تحديد مدى جدارته المالية.

■ محاكمة

من جهة أخرى، حدد قاض في بريطانيا أمس أن يكون التاسع من يناير 2019 موعداً لبدء محاكمة باركليز وأربعة من كبار مسؤوليه التنفيذيين السابقين المتهمين بالاحتيال في ما يتعلق بمدفوعات غير معلنة لمستثمرين

الشركات تدرس التراجع عن تنفيذ المشاريع أرفع أسعار العقود

ارتفاع التكلفة يهدد بتوقف نشاط المقاولات في الدوحة

توقع لجوء المقاولين إلى مواد القوة القاهرة في القانون

قطاع الإنشاءات يتقرب وابلأ من النزاعات القضائية

■ دبي - أشرف رفيع، الوكالات

تواجه شركات المقاولات أوضاعاً صعبة في قطر، بسبب ارتفاع التكلفة المتوقع، وتوقع تقرير لمجلة «ميد» أن تتفاقم مشكلات قطاع المقاولات هناك وأن تتحمل الشركات تكاليف إضافية بسبب المقاطعة التجارية والدبلوماسية الخليجية. ويتوقع أن تراجع بعض الشركات عن تنفيذ المشاريع أو أن تقوم برفع أسعار العقود، وهو ما يخلق مشكلات قانونية جمة، استعدت استعانة شركات المقاولات العالمية العاملة في قطر بالمحاميين هذه الأيام، لمراجعة عقودها لتفادي تحملها التكاليف المتزايدة والناجمة عن المقاطعة. وتقول الشركات التي تم اختيارها لتنفيذ مشاريع في قطر إن المشاريع التي أعلن عنها منذ تطبيق المقاطعة بدأت تشير إلى أنه سوف يتعين على الشركات أن تتحمل أي تصاعد في التكاليف ناتج عن تلك المقاطعة.

ونقلت «ميد» عن بعض الشركات قولها لقد دعينا لتسعير بضعة مشاريع في قطر خلال الشهر الماضي، وتشترط المناقصات أن تتحمل الشركات التكاليف الإضافية بسبب المقاطعة التجارية. ويضيف هذا المخاطر أخرى، ويتوقع أن تختار الشركات الإجماع عن تنفيذ المشاريع أو يتم رفع أسعار العقود، وفق ما نقلته المجلة عن شركة مقاولات محلية. كما أنه من المتوقع أن ترتفع التكاليف بسبب النقص في المواد الخام والعمالة.

■ نقص مواد البناء

وشكا عدد من الشركات من نقص مواد البناء، يرغم أن نصف مواد ومعدات البناء في قطر مستوردة من الخارج. وأشد أنواع النقص يوجد في مادة البيتومين، التي كانت تستوردها قطر من البحرين. كما أن هناك مواد أخرى كانت تستوردها قطر من الإمارات يمكن أن تمثل مشكلة لشركات المقاولات. وهناك أيضاً مشكلة في النقلات. نتيجة إغلاق المنفذ البري مع السعودية والجوي والبحري مع الإمارات والسعودية والبحرين.

■ مواد القوة القاهرة

وتوقعت مجلة ميد أن يكون هناك الكثير

من القضايا المثارة في المحاكم بخصوص العقود الحالية، حيث تختلف الأطراف على من ينبغي أن يكون مسؤولاً عن تحمل ارتفاع التكاليف نتيجة للمقاطعة التجارية. وقد يستخدم المقاولون مواد القوة القاهرة في القانون حتى لا يتعرضون

لعقاب من مطوري المشاريع الذين وقعوا العقود معهم. وليس من المتوقع أن تتعاطف الشركات المطورة في قطر مع شركات المقاولات، حيث اشتهر عنهم في السنوات الماضية اتخاذ مواقف متجبرة مع المقاولين عند المطالبة بحقوق لهم.

وتخشى بعض شركات المقاولات من أن استخدام مواد القوة القاهرة في القانون يمكن أن يؤدي إلى إلغاء العقود بما يعرضها لمطالبات قانونية. وفي الوقت الذي تحاول فيه الحكومة القطرية المحافظة على مشاريع موندنيل 2022، يرى المطورون العقاريون أنفسهم في ورطة تعطل الإمدادات ونقص المواد الأساسية.

وتكمن المشكلة في عدة نقاط، من بينها أن عقود الإنشاءات التقليدية

نقص في مستلزمات البناء والمواد الخام والعمالة



والمعروفة باسم FIDIC تمنح المقاول الحق في الحصول على وقت إضافي لتنفيذ المشروع في حال ظهور مشاكل وقت التنفيذ، ولكنه لا يمنح المقاول الحق في الحصول على المزيد من الأموال مقابل زيادة التكاليف.

ولن تكون الحكومة القطرية سعيدة بكلتا الحالتين، فلا بد من تنفيذ المشاريع في وقتها، والوقت بالتأكيد ليس مناسباً لزيادة نفقاتها. وهذه هي ورطة شركات المقاولات والمطورين العقاريين في قطر. ويتوقع المحامون المختصون في قطاع الإنشاءات وإبلاً من النزاعات القضائية في قطر بعد أن ارتفعت تكلفة الحصول على المواد الأولية وتبعثر جدول تسليم الشحنت دون تحديد أساليب تعويض الشركات أو مراجعة عقودها لتعكس البيئة التشغيلية الصعبة، والتي قد تطول في ظل الموقف القطري.

■ خفض الأعمال

وهناك العديد من الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل في مجالات مختلفة، وتتخذ من دول المقاطعة مقراً لها وتعمل في منطقة الخليج بما فيها قطر. وربما تتوقف عن الالتزام بعقودها الجديدة في قطر، أو أنها تخفض من عملياتها هناك طالما استمرت المقاطعة المفروضة على الدوحة.

وكانت صحيفة «تليغراف» البريطانية كشفت في تقرير حديث لها، عن خطط شركات عربية كبرى قائمة على تشييد منشآت كأس العالم 2022 في قطر، للخروج من الإمارة. وقالت الصحيفة في التقرير إن الشركات تنوي مغادرة قطر ووقف أعمالها هناك، في حال طال أمد الأزمة الحالية بين السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة وقطر من جهة أخرى. ونقلت الصحيفة عن مصدر غربي رفض ذكر اسمه يعمل في مجال التعاقدات بين الحكومة القطرية وشركات الإنشاءات الخاصة بالموندنيل، تحذيره من أن التهديد برفض عقوبات جديدة على قطر قد يؤدي إلى رحيل الشركات.

■ خطة

وتشمل خطة قطر لاستضافة الموندنيل بناء 8 ملاعب كرة قدم وإنشاء خط مترو في العاصمة، فضلاً عن إنشاء فنادق بسعة 60 ألف غرفة بتكلفة تزيد على 160 مليار دولار.

«تايبيه تايمز»: رفع إنتاج الغاز يفاقم وضع السوق

■ دبي - البيان

قالت صحيفة تايبيه تايمز، إن قرار قطر برفع إنتاجها من الغاز، سوف يفاقم الوضع المتردي أصلاً في سوق الغاز الطبيعي المسال، حيث العرض يفوق الطلب. وأضافت الصحيفة: إن هدف قطر من رفع إنتاج الغاز، هو جذب المستهلكين من آسيا، ومنهم تايوان والصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، وبدء حرب أسعار مع منافسيها، ومنهم الولايات المتحدة وروسيا وأستراليا، على أمل تخفيف الآثار الاقتصادية لمقاطعة كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر لها.

وتدرس الشركات الصينية والتركية، المشاركة في الاستثمارات القطرية

تراجع أرباح الشركات والبنوك المدرجة

■ دبي - البيان

تكدت الشركات والبنوك القطرية المقيدة في بورصة الدوحة تراجعاً في أرباحها خلال النصف الأول على ضوء المقاطعة التي فرضتها دول عربية من بينها الإمارات والسعودية ومصر والبحرين على الدوحة بسبب دعمها للإرهاب. وأعلن «بنك الخليج التجاري»، في إفصاح أمس، تراجع أرباحه بنسبة 3,2٪ إلى 158,9 مليون ريال في الربع الثاني من العام الجاري، مقارنة بنحو 164,1 مليون ريال في الفترة المقارنة من 2016، فيما تراجعت أرباح النصف الأول بنسبة 0,2٪ إلى 319,8 مليون ريال مقابل نحو 320,3

مليون ريال في الفترة ذاتها من العام الماضي. وهبطت أرباح «مصرف الريان» في النصف الأول بنسبة 2,9٪ إلى 1,02 مليار ريال مقارنة بنحو 1,05 مليار ريال في الفترة المقارنة من العام الماضي.

في سياق متصل، أظهرت بيانات شركة «المجموعة الإسلامية القابضة» عن تحولها للخسارة خلال الربع الثاني بعد تكبدها نحو 540 ألف ريال مقابل أرباح بقيمة 727,2 ألف ريال. على صعيد آخر، أعلنت شركة فودافون قطر، أنها تواجه صعوبات تقنية، بالتزامن مع تراجع أسهمها بنسبة زادت عن 1,7٪ في تداولات أمس.

«إندبننت»: السفر عبر مطار حمد صار كابوساً

■ دبي - البيان

تستأجر طائرة خاصة. والركاب الذين حجزوا تذاكر في وقت سابق من بنوم بنه الى هيوستن عن طريق الدوحة على سبيل المثال، قبل فرض المقاطعة، لم يكن أمامهم خيار. وتوقع الركاب أسوأ سيناريو عندما فرضت المقاطعة. فقد اضطرت قطر الى تغيير خط سير الرحلة لتجنب الدخول في الأجواء الإماراتية. لكن الشركة لم تعلن عن ذلك لمن اشترى التذاكر بالفعل. ولم تؤكد حتى إذا كانت الرحلة سوف تسير كما هو مخطط لها أو سوف يتم تأجيلها. وامتدت سياسة الصمت الى الموقع الإلكتروني أيضاً. وتساءلت الصحيفة: هل يمكن الطيران على الخطوط القطرية بعد ذلك، أو المرور عبر مطار الدوحة؟ لا بد أن يكون ذلك مقابل تخفيض كبير.

قالت صحيفة إندبننت البريطانية إن الصور التي تناقلتها وسائل الإعلام الشهر الماضي من مطار الدوحة تشير إلى أن المطار أصبح مدينة أشباح، وأن السفر منه أصبح كابوساً.

وقالت الصحيفة إنه في وقت سابق على مقاطعة السعودية والإمارات والبحرين ومصر لقطر، كان نحو 30 مليون مسافر يمشون عبر مطار الدوحة سنوياً، لكن المطار أصبح مهجوراً خلال الشهر الماضي. وتناقلت وسائل التواصل الاجتماعي أن مطار الدوحة خال من الركاب والطائرات فارغة، واستخدام طائرات الخطوط القطرية أصبح كما لو كنت

على السوق.

الملك قطر فضائح مونديال 2022

كشفت الحلقة الأولى من البرنامج الوثائقي «قطر.. الملف الأسود»، الذي ينته القنوات الرياضية في الدولة، مساء أمس، بالوثائق والمستندات والحقائق، فضائح تنظيم مونديال 2022. وتناول الإعلامي يعقوب السعدي في الحلقة الأولى من البرنامج الذي أعدته قنوات أبوظبي الرياضية مساء أمس، كل الصور والوثائق والشهادات على سرقة مونديال 2022 بالرشى والفساد من خلال الدور الذي قام به الرئيس السابق للاتحاد الآسيوي، محمد بن همام، لشراء الأصوات ودفع الأموال لتحقيق حلم الأمير السابق حمد بن خليفة، هذا الحلم الذي قفز إلى الواجهة في وقت كان يستعد فيه جوزيف بلاتر لولاية جديدة في رئاسة الفيفا، ويحتاج إلى الدعم والمساندة، فتحول إلى جسر العبور، كما شاعت الصدف أن يجتمع في اللجنة التنفيذية بالاتحاد الدولي الكثير من الفاسدين. الكثير من التحقيقات حاولت كشف طرق قطر المفروش بالرشى إلى كأس العالم، فكان التحقيق الأبرز الذي قاده مايكل جارسييا المدعي العام الأمريكي، كبير محققي الاتحاد الدولي لكرة القدم، والذي تولى البحث في الفساد الذي ضرب الفيفا وآخر عهد الرئيس السابق للفيفا السويسري جوزيف بلاتر، إذ عرج جارسييا من خلال التحقيق على ما حدث من قطر فكان هذا الأمر مغرباً للصحافة العالمية، وبالأخص في أميركا التي لم تنس كيف خسرت استضافة كأس العالم أمام قطر وفي بريطانيا، والذي ما زال الأمر بالنسبة لهم أشبه بمزحه والحال ينسب على فرنسا التي سعت صحافتها الرياضية جاهدة لكشف أسرار هذا النفق المظلم.

■ أبو ظبي - البيان

«اللعبة القبيحة» عرض وثائق تؤكد دفع قطر رشى بأرقام مخيفة

همام نفسه. يلاحظ أن جميع الدفاتر الأخرى لمسؤولين آخرين في أنحاء القارة الإفريقية، إذ كانوا يرسلون رسائل إلكترونية يقولون فيها شكراً ويهنئون بن همام على استضافة كأس العالم. وفي التحقيقات وردت العديد من الأسماء تقدمها رئيس الاتحاد الإفريقي السابق، عيسى حياتو، ورئيس الاتحاد الفرنسي السابق، ميشيل بلايتيني، ورئيس الاتحاد البرازيلي السابق، ريكاردو تيكسييرا، ورئيس نادي برشلونة السابق، ساندر روسيل، وكذلك النجم الإنجليزي ديفيد بيكهام كجزء من الصفقات المتشعبة. ويؤكد رئيس تحرير صحيفة النادي السعودية، محمد البكري، أنه وفي فترات ماضية دخلت دول أكبر من الناحية الجغرافية والتعداد السكاني سباقات الترشح لتنظيم أحداث عالمية كبرى كمصر والمغرب ولم تستطع أن تنال شرف تنظيم هذه الأحداث لتأتي دولة مثل قطر وتحتضن حدثاً عالمياً هو كأس العالم، ويضيف: «البكري: في بعض الأحيان تحتاج إلى وقت طويل لملء الفراغات المعلوماتية وربط الأحداث ببعضها البعض كي يكتمل عندك السيناريو. وتوالي الأحداث السياسية الأخيرة بدأت في كشف كيفية استغلال الجانب السياسي وتوظيفه في الجانب الرياضي».



هايدي بليك وجوناثان جولبيرت خريطة زمنية لما جرى في كتابهما «اللعبة القبيحة» وهي الخريطة التي تتفق مع العديد من روايات المنصات الإعلامية وبعد رصد لمئات الرسائل والمكالمات والوثائق السرية والتحويلات البنكية، منذ أن كان الأمر مجرد أمنية لدى أمير قطر السابق، وإلى أن أصبح الأمر واقعاً، حيث طال التحقيق العديد من الأسماء لرؤساء اتحادات ونجوم وحتى رؤساء دول منهم الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي الذي كان جزءاً من صفقة الدعم، وذلك مقابل شراء الدوحة لنادي باريس سان جيرمان، وتأسيس شبكة رياضية جديدة في فرنسا بدلاً من شبكة كانال سبورت بلاس. ويقول جولبيرت: ما رأيته هو الكثير من التحويلات المصرفية من شركة تدعى «كامكو» التي يملكها محمد بن همام لشراء أصوات مسؤولي كرة القدم في أنحاء العالم. وفي مكان ما، كان هناك حساب لائحة محمد بن همام، هناك عشرات الحسابات في «كامكو» تم استخدامها، لذلك يمكنك أن ترى على سبيل المثال عملية تحويل ما يقرب من 1.6 مليون دولار إلى جاك وارنر في ترينيداد وتوباغو والتي كانت في البداية متعلقة بدعمه لترشيح قطر لاستضافة كأس العالم، ثم يحتمل أن تكون متعلقة بدعمه لمحمد بن

باللجنة التنفيذية، لكن جميع المعلومات التي وصلتنا تدل على أن بن همام كان يعمل جنباً إلى جنب مع اللجنة المنظمة لأعوام طويلة قبل عملية الاقتراع، فيما يؤكد الصحفي الفرنسي جيرارد إيجليس: لقد استخدم القطريون كل السبل المشروعة وغير المشروعة لبلوغ أهدافهم ولاحكام قبضتهم على كرة القدم العالمية والسيطرة عليها. نحن في فرنسا ومن خلال تجربة باريس سان جيرمان نعلم أن قطر لو أرادت أمراً معيناً يمكنها أن تلجأ لوسائل مالية هائلة يعجز أي كان عن معارضتها من خلال الموارد المالية التي كثيراً ما تستخدم بطريقة قانونية وأحياناً بطريقة مريبة أو في ظل غياب الأدوات القانونية. ورسم الصحفيان البريطانيان

أشارت الحلقة الأولى إلى أن قطر فشلت عام 2008 في الفوز باستضافة أولمبياد 2016 رغم أنها عرضت إقامة الألعاب في شهر أكتوبر تجنباً لحرارة الصيف المرتفعة، وهو ما لم يكن مسموحاً به بحسب قواعد اللجنة الأولمبية، فماذا كان مبرر «الفيفا» لقبول استضافة قطر للمونديال بعد ذلك؟ لتؤكد الحلقة على وجود قواسم كبيرة بين ما نشره تقرير مايكل جارسييا وما نشره الصحفيان البريطانيان في جريدة الصنداي تايمز هايدي بليك وجوناثان جولبيرت الذين ألفا كتاب «اللعبة القبيحة» وعرض خلاله وثائق مستندات تؤكد دفع قطر لرشى وأرقام مخيفة، وما كشفت عنه مجلة «فرانس فوتبول» في ملفها الذي جاء من 15 صفحة وتحدثت من خلاله الصحيفة عن الكأس المسروقة وكيف اشترت قطر حق استضافة المونديال، إذ ارتكزت «فرانس فوتبول» في تحقيقها على رسالة إلكترونية أرسلها الأمين العام السابق للاتحاد الدولي جيروم فالكه، جاء فيها: «لقد اشترت مونديال 22 هذا يكفي».

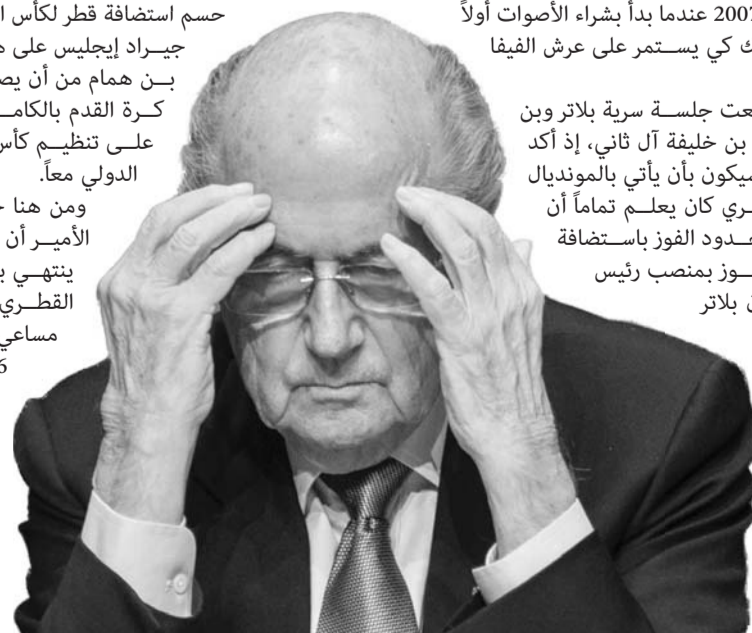
ولطالما أن كل شيء يمكن شراؤه، فكيف إذا كان هذا الشيء هو أمنية لأمير، وهذا ما عمل عليه محمد بن همام الذي تحول إلى رجل أعمال كي يتسنى له تحويل ما يريد من أموال ووقتاً يريد، حيث كان الوسيط لكل الصفقات المشبوهة، وصولاً إلى فوز الدولة «الصغيرة» باستضافة المونديال متفوقة بفارق ستة أصوات على الولايات المتحدة.

وتقول الصحفية البريطانية هايدي بليك: «إن اللجنة القطرية كانت قد أكدت عدم تدخل محمد بن همام في ملف تنظيم كأس العالم حيث كان التواصل معه فقط بهدف الفوز بالصوت الذي يمتلكه كعضو

فكرة المونديال وُلدت في جلسة سرية بين حمد وبلاتر

ما حدث أن بلاتر تحدث مع أمير قطر وقال له إن استطعت جعل بن همام يتنحى أولاً يتحداني على رئاسة الفيفا سأؤمن لك كأس العالم، حيث كان بلاتر يتمتع بالسلطة، وبالفعل تنحى بن همام ولم يترشح ضده في الانتخابات. وكان بلاتر يتمتع بالسلطة لفترة غير كافية ليضمن حسم استضافة قطر لكأس العالم، ويعلق الصحفي الفرنسي جيرارد إيجليس على هذا الأمر قائلاً: لو تمكن محمد بن همام من أن يصبح رئيساً للفيفا لغير معالم كرة القدم بالكامل، إذ كانت قطر ستحصل على تنظيم كأس العالم ورئاسة الاتحاد الدولي معاً.

ومن هنا حاول بن همام إقناع الأمير أن الأمر من الممكن أن ينتهي بهزيمة مدوية للملف القطري مذكراً إياه بالفشل في مساعي استضافة أولمبياد 2016 لكن الأمير بدأ مصرراً على المونديال حتى وأن كان شعبه غير شغوف بها، وكان يفضل ما بين إعلان بلاتر استعداد قطر لاستضافة المونديال وفوزها بتنظيم الحدث عشرون شهراً فقط.



يوم 2 ديسمبر من عام 2010 والذي تم الإعلان فيه عن فوز قطر باستضافة مونديال 2022 كان يوم تنويع لعمل استمر على مدار سنوات طويلة تم خلاله عقد العديد من الصفقات وضخ مئات الملايين من الدولارات كرشى لضمان حصول قطر على ما يؤهلها من الأصوات، إذ بدأت مساعي محمد بن همام مبكراً وتقرّباً من عام 2007 عندما بدأ بشراء الأصوات أولاً لصالح جوزيف سيب بلاتر وذلك كي يستمر على عرش الفيفا وهذا ما حدث فعلياً.

بعد الانتخابات بعدة أيام جمعت جلسة سرية بلاتر وبين همام مع أمير قطر السابق حمد بن خليفة آل ثاني، إذ أكد بلاتر خلال الجلسة بأن الثمن سيكون بأن يأتي بالمونديال إلى قطر لكن الثعلب السويسري كان يعلم تماماً أن تطلعات قطر لا تقف عند حدود الفوز باستضافة المونديال فقط، بل وكذلك الفوز بمنصب رئيس الاتحاد الدولي، ومن هنا كان بلاتر يخرج ليعلن أمام اجتماع الفيفا السنوي في أستراليا عام 2008 وبحضور أكثر من ألف شخص أن قطر واحدة من الدول التي تسعى لتقديم عرض لاستضافة كأس العالم، حيث جاء هذا الإعلان بناء على صفقة. ويقول الصحفي البريطاني جولبيرت عن هذه الصفقة،

ملف الأنسوود

بالوثائق والمستندات

■ «فيفا» قبل استضافة قطر للمونديال رغم أنه رفض ذلك سابقاً بسبب حرارة الصيف

■ الدوحة استخدمت ورقة الغاز لضمان تصويت تايلاند لصالح استضافتها المونديال

■ قطرية «أميركية الجنسية» تم الاستعانة بها لترويج الملف القطري رشت حياتو بمليوني دولار

■ الدوحة عرضت على ابن أحد المصوتين مليون جنيه استرليني لإقامة حفل عشاء

عمليات شراء الأصوات بدأت من مقر الاتحاد الآسيوي

كان همه الأكبر هو أن يعود هؤلاء من قطر وهم مدينون لبلاده، وبالفعل بدأ على عيسى حياتو رئيس الاتحاد الإفريقي والنيجيري أموس آدمو الرضى بعد أن تم تحويل مبلغ 400 ألف دولار إلى كلا الاتحادين، كما حصل جاكوبس أنوما رئيس اتحاد ساحل العاج على مبلغ 400 ألف دولار وحصل بعدها على مبلغ مماثل في العام التالي قبل أشهر من التصويت، فيما أعلن الاتحاد الإفريقي توقيعه صفقة مع «حملة قطر 2022» لرعاية الاجتماع السنوي في 2010 بقيمة مليوني دولار، وهو ما يعني أمراً واحداً أن الأفارقة باتوا في جيب قطر. ويشير الصحفي البريطاني جولبيريت إلى أن قطر عرضت على ابن أحد المصوتين أموس آدمو الرضى مبلغ مليون جنيه استرليني لإقامة حفل عشاء قبل كأس العالم في جنوب إفريقيا رغم أن كلفة العشاء لوحده كانت 20 ألف جنيه وهذا الأمر بدأ كرشوة على حد وصفه. وكانت فيدرا الماجد القطرية الجنسية التي تعيش في الولايات المتحدة الأميركية والتي تم الاستعانة بها للترويج للملف القطري اعترفت بأنها قدمت رشوة لعيسى حياتو قيمتها مليون دولار، حيث رفعت دعوى قضائية اعترفت خلالها بتقديمها الرشوة إلى جانب الكم الهائل من المبالغ المالية التي تم دفعها كرشى لأشخاص آخرين، مما جعلها عرضة للتهديد بالقتل وهو ما دعاها إلى التقدم بطلب لحمايتها من هذه التهديدات. وبعد أن ضمن بن همام أن تتخطى بلاده المرحلة الأولى من التصويت اجتمع رؤساء اتحادات استراليا واليابان وكوريا الجنوبية التي تقدمت بعروض لاستضافة مونديال 2022 حيث كان مطلبه ضرورة بقاء القارة الآسيوية موحدة، وبأن يكون التصويت الجماعي لصالح الدولة الآسيوية التي تدخل المرحلة الثانية من التصويت كان يعلم أنها قطر. إحدى الرسائل الإلكترونية مع رجل الأعمال التايلاند سيم هونج تشي تكشف عن مساعي بن همام لترتيب لقاء ما بين سيم هونج تشي ونائب رئيس الوزراء القطري المسؤول عن قطاع الطاقة لإبرام صفقة غاز ضخمة بين البلدين بمئات الملايين من الدولارات، حيث وافقت قطر على تخفيض السعر مقابل الحصول على صوت تايلاند، وبالرغم من عدم الإعلان الرسمي عن الصفقة إلا أنه وبعد الاقتراع وفوز قطر بتنظيم المونديال بخمسة أشهر بدأت شحنات الغاز القطرية تتدفق إلى الموانئ التايلاندية.

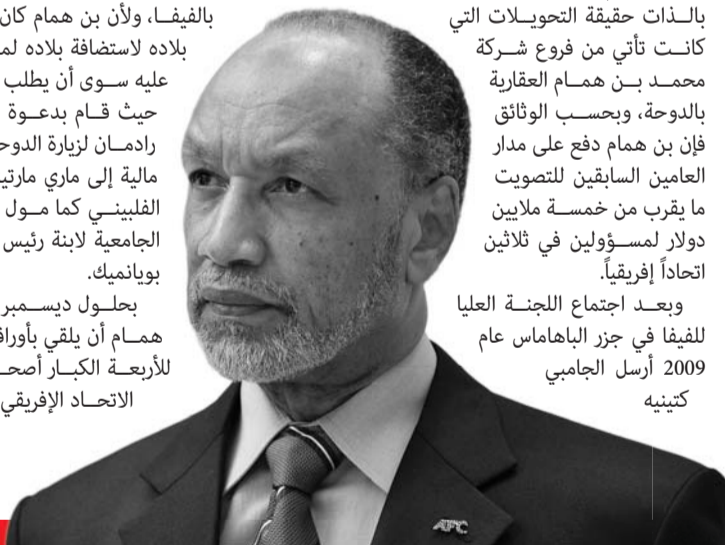
115
بخصوص الرشى الأخرى التي دفعها بن همام، تشير الوثائق إلى أنه التقى النجم جورج وياه في يناير 2010 وبعدها بأيام صب مبلغ 50 ألف دولار في حساب الأخير، كما حصل رئيس اتحاد طاجيكستان على نفس المبلغ، أما رئيس الاتحاد النيبالي فحصل على 115 ألف يورو في حسابين منفصلين.

من جديد لين همام يطلب فيها مساعدات مالية أخرى ليرسل الأخير مبلغ 10 آلاف دولار وبعد أيام قليلة أرسل مانويل ديندي رئيس اتحاد ساو توميه بطلب مبلغ 230 ألف دولار بدعوى بناء مؤسسات رياضية في بلاده رغم أن اتحاده لم يكن له صوت، ليطلب بن همام من مساعديه إرسال مبلغ 60 ألف فقط، فيما حصل رئيس اتحاد ساحل العاج من أحد الحسابات الخاصة بين همام على مبلغ 22 ألف دولار في يوليو 2009. المرحلة الثانية من خطة بن همام كانت الأكثر صعوبة، إذ كان عليه أن يستميل النجم الألماني فرانز بكنباور صاحب التأثير الكبير في اللجنة التنفيذية بالفيفا، ولأن بن همام كان قد ساعده في حملة بلاده لاستضافة بلاده للمونديال 2006 فلم يكن عليه سوى أن يطلب من بكنباور رد الجميل، حيث قام بدعوة الأخير ومعه مساعده رادمان لزيارة الدوحة. كما تم تحويل مبالغ مالية إلى ماري مارتينيز زوجة رئيس الاتحاد الفلبيني كما مول بن همام المصروفات الجامعية لابنة رئيس اتحاد منغوليا جانبولد بويانميك.

بحلول ديسمبر من عام 2009 قرر بن همام أن يلقي بأوراقه كاملة، ووجه الدعوة للأربعة الكبار أصحاب الأصوات وأعضاء الاتحاد الإفريقي لزيارة الدوحة، حيث

إلى جانب تخصيص مبلغ خمسة آلاف دولار لكل ضيف، عدا عن الهدايا التي غمرت الضيوف، مما ساهم في تأسيس شبكة متينة من العلاقات. بعد ذلك بعث سبي ميمين نائب رئيس الاتحاد الإفريقي برسالة إلى بن همام طلب فيها تمويل رحلة حج له ولزوجته، وعلى الفور تم تحويل مبلغ 22 ألف دولار لتغطية مصاريف الرحلة، وطلب رئيس اتحاد سوازيلاند آدم ميثوا مبلغ 30 ألف دولار بدعوى أنه خرج لتوه من مجال السياسة ولم يحصل على معاشه بعد، حيث تم تحويل المبلغ له، وذلك في فبراير من عام 2009 وهو ذات الشهر الذي أعلنت فيه قطر ترشحها رسمياً لاستضافة المونديال، فكانت أول رسالة إلكترونية يتلقاها بن همام وقتها من فضل الحسين رئيس اتحاد جيبوتي يقول فيها: «صديقي العزيز سعدت كثيراً بما سمعت وأنا معك حتى النهاية، ومتأكد من أن الصومال والسودان وجيبوتي واليمن سيدعمونكم في مساعيكم، إذ يمكنكم الاعتماد علينا في تلك الحرب التي ستخوضونها». الكاتبان البريطانيان بليك وجولبيريت بيرران حماسة رئيس الاتحاد الجيبوتي بأنه كانت نتاجاً طبيعياً بعد حصوله على مبلغ 30 ألف دولار كنفقات علاجية من بن همام، في حين حصل رئيس الاتحاد الصومالي على مئة ألف دولار أودعت في حسابه البنكي. وأظهرت وثيقة أخرى في 18 يوليو 2009 تحويلاً بنكيًا بقيمة 10 آلاف دولار لسيدني كينييه رئيس اتحاد جامبيا والذي جاءه من عائشة محمد عبدالله وهي ابنة بن همام، حيث كشفت تلك الوثيقة بالذات حقيقة التحويلات التي كانت تأتي من فروع شركة محمد بن همام العقارية بالدوحة، وبحسب الوثائق فإن بن همام دفع على مدار العامين السابقين للتصويت ما يقرب من خمسة ملايين دولار لمسؤولين في ثلاثين اتحاداً إفريقيًا. وبعد اجتماع اللجنة العليا للفيفا في جزر البهاماس عام 2009 أرسل الجامبي كينييه

وضع بن همام نصب عينيه العديد من رؤساء الاتحادات في إفريقيا وآسيا، والذين رأى فيهم الرغبة للمال. وتمثلت التعقيدات الأولى في وجود 3 دول آسيوية تسعى لاستضافة المونديال هي استراليا واليابان وكوريا الجنوبية، أما بالنسبة لأصوات أعضاء أميركا الجنوبية وعلى الرغم من فساد بعضهم، إلا أن الحصول على أصواتهم كان صعباً، إذ كانوا بحاجة إلى الكثير من الصبر. أما في أوروبا فكان الأوروبيون بمنأى عن الأزمات المالية لكن أكثر ما يميزهم أنهم يصوتون فرادى على عكس القارات الأخرى التي كانت تتفق ويشكل جماعي على هوية الدولة المرشحة، بينما كان لميشيل بلاتيني رئيس الاتحاد الأوروبي طريقة أخرى لاستماتته وذلك عبر ساركوزي. وبدأت رحلة بن همام لشراء الأصوات من كوالالمبور وبالتحديد من مقر الاتحاد الآسيوي، إذ كلف مساعده محمد المحشادي بسحب مبلغ 200 ألف دولار للإنفاق على تكاليف الدعوة التي وجهها الأعضاء الاتحاد الإفريقي بعد اجتماع الاتحاد الدولي الذي أقيم في سيدني، الدعوة كانت تشمل التكاليف والإقامة بالإضافة إلى مطايرف مغلقة كمصرف للجب، كما لجأ بن همام لاستمالة قلوب الأفارقة إلى صديق يدعى أمانديو ديالو الذي كان يتمتع بعلاقات صداقة بمعظم رؤساء الاتحادات الإفريقية، والذي بعد عودتهم إلى إفريقيا أمر بن همام بتحويل مبالغ مالية إلى حساب رئيس اتحاد الكرة في بنين، إضافة إلى رؤساء اتحادات أخرى لتنهال الرسائل بعدها على بن همام من كل صوب في إفريقيا تشكره على حفاوة الضيافة، وعندها بدت إفريقيا جاهزة للغزو القطري. وفي أكتوبر 2008 كرر بن همام دعوته لكنه كان أكثر سخاء، حيث شملت الدعوة رؤساء الاتحادات وزوجاتهم وعائلاتهم، فقد كان كل شيء مدفوعاً مقدماً



ضغوط ساركوزي غيرت مسار التصويت



حتى جاء ساركوزي وفي اجتماع مع ولي عهد قطر الذي أصبح الآن حاكماً وفي غداء مع ميشيل بلاتيني قالوا الأخير بأنه من الجيد أن تفوز قطر باستضافة مونديال 2022 وهذا الأمر غير كل المسار.

المجموعة بأنها سنساند روسيا لأن البطولة لم يسبق تنظيمها في شرق أوروبا وبالنسبة لبطولة 2022 فستعود إلى أميركا، وبذلك تكون كأس العالم في أكبر قوتين سياسيتين في العالم، كل شيء كان يسير بشكل جيد

مع اقتراب موعد التصويت على استضافة كأس العالم عامي 2018 و2022 كان ضغوطات الرئيس الفرنسي ساركوزي تزداد على مواطنه ميشيل بلاتيني رئيس الاتحاد الأوروبي للتصويت لصالح قطر، مقابل صفقات اقتصادية ضخمة.

لقاء أمير قطر الجاري وولي العهد آنذاك تميم بن حمد آل ثاني في فرنسا مع الرئيس ساركوزي وهو الذي انضم إليه لاحقاً بلاتيني يمثل العنوان الأهم في تلك الصفقات، إذ مارس ساركوزي ضغوطاً على بلاتيني للتصويت لصالح قطر، وكان المقابل أن تشتري قطر نادي باريس سان جيرمان وأن تؤسس شبكة رياضية جديدة بدلاً من كاتال بلاس التي كان يكرها ساركوزي وهذا بالفعل ما حدث بعد التصويت بعام، إذ اشترت قطر باريس سان جيرمان مقابل 50 مليون يورو، كما أسست قوات بي إن سبورت واشترت حق بث الدوري الفرنسي مقابل 150 مليون يورو. ويشير تسجيل مسرب لجوزيف بلاتر إلى تورط تميم بن حمد مع ساركوزي وبلاتيني في قضية الفساد هذه، إذ يقول بلاتر في التسجيل: «لقد تم الاتفاق بين

تبادل الأصوات بين الدوحة وموسكو

على غير العادة كان الاتحاد الدولي يدمج عملية التصويت لاختيار الدولتين المنتظر أن تستضيفا نسختين متتاليتين لمونديالي 2018 و2022 اللذين فازت بهما روسيا وقطر، وهو الأمر الذي جعل هذا القرار عرضة للانتقادات والتكهنات لتكشف لاحقاً عن وجود صفقة ما بين قطر وروسيا لشراء الأصوات تتضمن تصويت روسيا للعرض القطري في عام 2022 مقابل دعم قطر للعرض الروسي إلى جانب عقد صفقة لتعزيز العلاقات الثنائية ما بين البلدين لتوسيع التعاون في مجال الغاز، وهذا ما دلت عليه رسالة رئيس الاتحاد الروسي لكرة القدم إلى بن همام والتي أكد فيها «أنه على علم بالتفاهات التي تم التوصل إليها وأنه سعيد بالعلاقات الطيبة التي تجري بين البلدين» بحسب نص الرسالة. وأكد المحللون أن مجرد اختيار الدولتين اللتين ستستضيفان كأس العالم في نسختين متتاليتين دفعة واحدة هو بمثابة فساد، ويجعل الأمر عرضة لعقد الصفقات المشبوهة.

